

Distr.: General
30 November 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلين الدائمين لجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نُحيل إليكم بياناً مشتركاً صادراً عن جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي
والجمهورية التركية بشأن الاجتماع الدولي التاسع عشر المعني بسوريا، المعقد في إطار مسار أستانا
(أستانا، 22 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد جليل إيرافاني
الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا
الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم للجمهورية التركية



مرفق الرسالة المؤرخة 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

بيان مشترك صادر عن ممثلي إيران وروسيا وتركيا بشأن الاجتماع الدولي التاسع عشر المعني بسوريا المعقود في إطار مسار أستانا (أستانا، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)

إن ممثلي الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية التركية، الدول الضامنة لمسار أستانا،

1 - استرشدوا بالاتفاقات التي توصل إليها في 19 تموز/يوليه 2022 مؤتمر القمة الثلاثي للبلدان الضامنة لعملية أستانا المعقودة في طهران، فبحثوا آخر التطورات الدولية والإقليمية وأكدوا على الدور الرائد لمسار أستانا في التسوية السلمية والدائمة للأزمة السورية؛

2 - وأكدوا من جديد التزامهم الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وشددوا على ضرورة احترام هذه المبادئ والامتثال لها على الصعيد العالمي؛

3 - وأعربوا عن عزمهم على مواصلة العمل معاً من أجل مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وعلى الوقوف ضد المخططات الانفصالية الرامية إلى تقويض سيادة سوريا وسلامة أراضيها وإلى تهديد الأمن القومي للبلدان المجاورة بما في ذلك من خلال الهجمات وعمليات التسلّل عبر الحدود. وأدانوا زيادة وجود وأنشطة الجماعات الإرهابية والجماعات المنتسبة إليها تحت أسماء مختلفة في مختلف أنحاء سوريا، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المنشآت المدنية ومخيمات المشردين داخلياً، والتي تسفر عن خسائر في الأرواح البريئة. وشددوا على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع الترتيبات المتعلقة بشمال سوريا؛

4 - واستعرضوا الوضع في منطقة وقف التصعيد في إدلب. واتفقوا على بذل المزيد من الجهود لضمان التطبيق المستدام للوضع هناك وتحسين الحالة الإنسانية في المنطقة وحولها. وشددوا على ضرورة الحفاظ على الهدوء على الأرض من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات بشأن إدلب؛

5 - وناقشوا الحالة في شمال شرق سوريا، واتفقوا على أن إرساء الأمن والاستقرار في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الحفاظ على سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وأعربوا عن رفضهم جميع المحاولات الرامية إلى خلق حقائق جديدة على الأرض، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة بذريعة مكافحة الإرهاب. وأكدوا من جديد عزمهم على الوقوف ضد المخططات الانفصالية شرق الفرات التي تهدف إلى تقويض وحدة سوريا وتهديد الأمن القومي للبلدان المجاورة، ما في ذلك من خلال الهجمات وعمليات التسلّل عبر الحدود؛

وأعربوا، في هذا الصدد، عن القلق البالغ إزاء تزايد الأعمال العدائية وجميع أشكال القمع التي تشنها الجماعات الانفصالية ضد المدنيين في شرق الفرات، بما في ذلك من خلال قمع المظاهرات السلمية والتجنيد الإجباري والممارسات التمييزية في مجال التعليم؛

وأكدوا مجددا معارضتهم للاستيلاء على عائدات النفط، التي ينبغي أن تكون ملكا لسوريا، ولتحويل وجهتها بشكل غير قانوني. وأدانوا تصرفات البلدان التي تدعم الكيانات الإرهابية، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة في شمال شرق سوريا؛

6 - وأدانوا الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في سوريا، بما في ذلك الهجمات على البنى التحتية المدنية. واعتبروا تلك الهجمات انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولسيادة سوريا وسلامة أراضيها، وسلّموا بأنها تزعم الاستقرار وتزيد من حدة التوتر في المنطقة. وأكدوا من جديد ضرورة الالتزام بالقرارات القانونية الدولية المعترف بها عالميا، بما في ذلك الأحكام الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ترفض احتلال الجولان السوري، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و 497 اللذان يعتبران أيضا جميع القرارات والتدابير التي تتخذها إسرائيل في هذا الصدد باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني؛

7 - وأعربوا عن اقتناعهم بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، وأكدوا من جديد التزامهم بالدفع بعملية سياسية دائمة لها مقومات البقاء يتولى السوريون قيادتها والإمساك بزمامها وتقوم الأمم المتحدة بتسييرها، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015)؛

8 - وشددوا على الدور الهام للجنة الدستورية التي أنشئت نتيجة المساهمة الحاسمة للدول الضامنة لمسار أستانا ودعما لتنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي لتعزيز التسوية السياسية للنزاع السوري؛

9 - ودعوا إلى عقد الجولة التاسعة للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية السورية، في أقرب وقت ممكن ومع توخي نهج بناء من قبل الأطراف السورية. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد تصميمهم على دعم عمل اللجنة من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف السورية في اللجنة الدستورية ومع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا، غير أ. بيدرسن، بوصفه ميسرا، وذلك من أجل كفالة استدامة وفعالية عملها؛

وشددوا على ضرورة قيام اللجنة الدستورية بأنشطتها دون أي عوائق بيروقراطية ولوجستية؛

10 - وأعربوا عن الاقتناع بأن اللجنة ينبغي أن تحترم في عملها الاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي لتمكينها من تنفيذ ولايتها المتمثلة في إعداد وصياغة إصلاح دستوري يُطرح للموافقة الشعبية، فضلا عن إحراز تقدم في عملها وبأن عمل اللجنة ينبغي أن تحكمه روح التوافق والمشاركة البناءة دون تدخل أجنبي ودون فرض جداول زمنية من الخارج تهدف إلى التوصل إلى اتفاق عام بين أعضائها؛

11 - وكرروا الإعراب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في سوريا. وأعربوا عن رفضهم جميع الجزاءات الأحادية الجانب التي تخالف القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، أي تدابير تمييزية من خلال الإعفاءات لبعض المناطق التي يمكن أن تؤدي إلى تفكك هذا البلد من خلال مساعدة المخططات الانفصالية؛

- 12 - وشددوا على ضرورة إزالة العوائق وزيادة المساعدة الإنسانية لجميع السوريين دون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة؛
- 13 - وسعياً إلى دعم تحسين الحالة الإنسانية في سوريا وإحراز تقدم في عملية التسوية السياسية، أهابوا بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في المجال الإنساني، إلى تعزيز المساعدة التي يقدمونها إلى سوريا بأكملها من خلال مشاريع الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود، بما في ذلك إصلاح أصول البنى التحتية الأساسية - كالمياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والمدارس والمستشفيات، والاضطلاع بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية وفقاً للقانون الدولي الإنساني؛
- 14 - وأبرزوا ضرورة تيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سوريا امتثالاً للقانون الدولي الإنساني، بما يكفل حقهم في العودة وفي الحصول على الدعم. ودعوا، في هذا الصدد، المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الضرورية إلى اللاجئين والمشردين داخليا من السوريين، وأكدوا من جديد استعدادهم لمواصلة التفاعل مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وسائر الوكالات الدولية المتخصصة؛
- 15 - وأكدوا من جديد تصميمهم على مواصلة العمليات المتعلقة بالإفراج المتبادل عن المحتجزين/المختطفين في إطار الجهود التي يبذلها الفريق العامل ذو الصلة التابع لمسار أستانا. وشددوا على أن الفريق العامل آلية فريدة أثبتت فعاليتها وضرورتها لبناء الثقة بين الأطراف السورية، وقرروا أن يستمر في عمله على إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين، كما قرروا توسيع نطاق عملياته تمثياً مع ولايته المتعلقة بتسليم الجثث وتحديد هوية الأشخاص المفقودين؛
- 16 - وبالإضافة إلى القضية السورية، أكدوا عزمهم على تعزيز التنسيق الثلاثي في مجالات مختلفة من أجل تعزيز التعاون المشترك في المجالين السياسي والاقتصادي؛
- 17 - وأحاطوا علماً مع التقدير بمشاركة وفود الأردن والعراق ولبنان، بصفة مراقبين في مسار أستانا، فضلاً عن ممثلي الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
- 18 - وتوجهوا بالتهنئة لكازاخستان على إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، فأعربوا عن خالص امتنانهم للسلطات الكازاخستانية لاستضافتها في أستانا الاجتماع الدولي التاسع عشر المعني بسوريا، المعقود في إطار مسار أستانا؛
- 19 - وقرروا أن يُعقد في أستانا الاجتماع الدولي العشرون المعني بسوريا في إطار مسار أستانا وذلك في النصف الأول من عام 2023. وأحاطوا علماً بالقرار الوارد في البيان المشترك لمؤتمر القمة الثلاثي الصادر في 19 تموز/يوليه 2022 بشأن عقد مؤتمر القمة القادم في الاتحاد الروسي.